المؤتمر الإقليمي
حول الجريمة السيبرانية والأدلة الرقمية [1]

المنعقد في القاهرة بتاريخ ٦-٧ مارس ٢٠٢٢م

تنظيم

المركز القومي للدراسات القضائية بوزارة العدل

بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات
بدول مجلس التعاون الخليجي وضمن مشروع التعاون بين وزارة
العدل والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية

تحت رعاية

السيد المستشار/ عمـــر مـــروان

وزير العـــــــدل

(١) المصدر : موقع وزارة العدل، جمهورية مصر العربية، على العنوان التالي:
https://moj.gov.eg/ar/PressReleases/Pages/0304.aspx

مقدمة:

نظم المركز القومي للدراسات القضائية – أحد روافد وزارة العدل المصرية – بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات بدول مجلس التعاون الخليجي مؤتمرًا إقليميًّا حول الجريمة السيبرانية والأدلة الرقمية، وانعقد المؤتمر بفندق تريومف القطامية بالقاهرة، يومي الأحد والإثنين ٦، ٧ مارس ٢٠٢٢.

ويأتي هذا المؤتمر في إطار رؤية السيد المستشار/ عمر مروان وزير العدل نحو الاهتمام بالعنصر البشري في المنظومة القضائية، وتعزيز قدرات السادة القضاة وتنمية مهاراتهم.

وقد عقد المؤتمر في إطار احتفال المركز القومي للدراسات القضائية بمرور أربعين عامًا على إنشائه، كما يأتي ضمن مشروع التعاون بين وزارة العدل والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية.

أهداف المؤتمر:

استهدف المؤتمر تسليط الضوء على الاتفاقيات الدولية والإقليمية في شأن الجرائم السيبرانية والأدلة الرقمية، وانعكاسها على التشريعات المقارنة، أو إقرار صور التعاون الدولي في هذا المجال.

المشاركون فى المؤتمر:

شارك في المؤتمر عدد من قضاة وأعضاء النيابة العامة من جمهورية مصر العربية والدول العربية ومملكة إسبانيا، بغرض تبادل الخبرات بين المشاركين والتعرف على تجارب الدول المشاركة في استخدام الدليل الرقمي في الإثبات الجنائي. وقد حاضر فيه نخبة من الخبراء المتخصصين في الجرائم السيبرانية والأدلة الرقمية.

توصيات المؤتمر:

أسفرت أعمال المؤتمر الإقليمي حول الجريمة السيبرانية والأدلة الرقمية عن التوصيات التالية:

أولًا: إجراء تعاون بين المعاهد القضائية العربية بالتنسيق مع المركز العربي للأبحاث القانونية والقضائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في عقد ورش عمل مشتركة، والتشجيع على إجراء الأبحاث القانونية اللازمة في مكافحة الجريمة الإلكترونية وجمع الدليل الرقمي، للاستفادة من الممارسات القضائية الفضلى والدروس المستفادة بغية تطوير القدرات، وبهدف تحديد الثغرات والاحتياجات؛ استجابة لتحديات الجريمة السيبرانية، واقتراح – على الجهات التشريعية – ما يسفر عنه الواقع العملي من الحاجة إلى استحداث أو تعديل التشريعات القائمة، أو تعزيز التعاون القضائي الدولي وتوحيد آليات التحقيق وجمع الدليل.

ثانياً: من خلال الشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، السعي إلى إطلاق منصة تنسيق وتواصل لربط وزارات العدل والجهات القضائية المختصة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعمل المنصة على تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تبادل المعلومات وإنفاذ القانون وتقديم المساعدة الفنية اللازمة لزيادة الكفاءة والفعالية في التحقيق والملاحقة القضائية والفصل في الجرائم السيبرانية والتعامل مع الأدلة الرقمية وفقاً لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ثالثاً: السعي نحو تعزيز وتيسير مشاركة السلطات ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قاعدة البيانات المركزية للجرائم السيبرانية التي أنشأها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لزيادة جمع البيانات والتشريعات والاستراتيجيات الوطنية والدروس المستفادة المتعلقة بالجريمة السيبرانية لغرض تقييم الاحتياجات وقدرات العدالة الجنائية وتنفيذ وتنسيق المساعدة التقنية الكافية.

رابعاً: العمل على زيادة المحافل العلمية وبرامج التدريب المتطورة لتعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون والعدالة الجنائية في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية والتعامل

مع الأدلة الرقمية، علاوة على زيادة الوعي العام بالمخاطر المعقدة للجرائم السيبرانية، وأهمية الالتزام بقواعد الأمن السيبراني، واستغلال المنصة العربية للتدريب القضائي والقانوني المزمع إنشاؤها لهذا الغرض.

خامساً: الدعوة لاستمرار التعاون المشترك بين الجانب الإسباني ممثلاً في الوكالة الإسبانية للتعاون من أجل التنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي وبين المعاهد القضائية العربية لإجراء المزيد من المؤتمرات والأنشطة التدريبية واستضافة الخبراء من الجانبين بهدف تبادل الخبرات على مستوى إقليمي أوسع.